بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم اهـ قاله الشمني ولك ان تقول
عطف الثانية على خبر ان ليس بمتعين لجواز كونها خبر مبتدا محذوف والجملة
عطف على الجملة الاولى المستانفة فيحتمل ان يكون التمثيل وقع على هذا الوجه
المحتمل والاية مثال لا دليل اهـ قال سم قوله لجواز كونها خبر مبتدا محذوف اقول
لا حاجة اليه بل يجوز كونها جملة فعلية مستقلة معطوفة على الجملة الاسمية
ويكون مرجع فاعلها هو تلك الاسمية لا ينافي ذلك فليتامل اهـ ومن ثمة قال
شيخنا الشنشي الذي في المتن ان الاعتراض باكثر من جملة ولا شك في صدقه
على هذه الاية لان الجملة هي المسند والمسند اليه وهي متحققة بقوله ان الله
يحب التوابين وقوله ويحب المتطهرين زايد عليها فيكون المجموع اكثر من
جملة وان كان تقديره جملة واحدة وهذا كاطلاق الكلام على نحو ضربت زيدا
وعلى ضربت فقط والامر سهل اهـ اقول المتبادر ان المراد باكثر من جملة جملتان
فاكثر لا محل لهما من الاعراب لا ما زاد على مجرد المسند والمسند اليه كما يوخذ
من كلام العصام وغيره فجواب الشمني لا يلاقي الاعتراض   بيان لقوله
الخ لان مكان الاتيان منه مبهم فبين انه موضع الحرث وكتب ايضا قوله
بيان الخ لانه مبهم منه ان الموضع الذي طلب الاتيان منه هو موضع الحرث
الذي هو الفرج فكانه قال فاتوهن من مكان الحرث وكتب ايضا قوله بيان
لقوله الخ اي فهو متصل به معنى وهو ح اما ان يجعل عطف بيان له حقيقة
بناء على جواز وروده في الجمل التي لا محل لها او يجعل شبيها له افادته ما يفيده
كما تقدم في باب الفصل والوصل اهـ ع ق   وهو او من حيث امركم الله
فان الغرض الاصلي اي فلا تاتوهن الا من حيث ... هذا الغرض اهـ
سم   لا قضاء الشهوة بل تحصيل الشهوة لذلك امرا اطول   الترغيب الخ
لان الاخبار بمحبة الله للتائب عما نهى عنه الى ما امر به والمتطهر من
ادران الالتباس بالمنهي بسبب التلبس بالتوبة الى المامور مما يوكد
الرغبة في الاوامر وترك النواهي اهـ ع ق قال ومن نكت الاعتراض
الاستعطاف والمطابقة كما في قول ابي الطيب
وخفوق قلبي لو رايت لهيبه   يا جنتي لرايت فيه جهنما
فان يا جنتي اعتراض بين الشرط والجواب للمطابقة بين الجنة وجهنم
والاستعطاف بتحبيبه بالاضافة اليه وتسميته جنة ليرق له فينجيه
من جهنم التي هي فؤاده بالوصال   الترغيب فيما امر به الذي من
جملة اتيانهن من مكان الحرث وقوله والتنفير عما نهي عنه الذي
من

من جملة اتيانهن من غير ذلك المحل   غير ما ذكر الاوضح دفع الايهام اهـ اطول
مما سوى دفع الايهام بيان لما ذكر   حتى انه اي الاعتراض وجه للتعريج
عنه هو بان يوتى الخ قال في المطول لانه لم يجعل الاولى الا في جواز كون
النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط ان لا يكون
لها محل من الاعراب بحاله   لنكتة زادها للتصوير والتصريح بالتعميم لا للاخراج
لان الاطناب كله لنكتة اهـ ع ق   فيشمل التذييل وبعض صور التكميل
كان عليه ان يقول وبعض صور الايغال وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب
لا ايغال استغنى عنه بذكر التذييل والتكميل لانا نقول ليشمل الاعتراض بهذا
التفسير صور الايغال لا تجامع التذييل والتكميل وهي ما كانت نكتتها غير
التاكيد وغير دفع الايهام تدبر   مطلقا اي لجميع صوره وانما لم يذكره اي
يذكره وجوب ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب لانه لم يتقيد في تعريف
الجملة بكونها لا محل لها فقول الشارح وان لم يذكره اي صراحة كما في ع ق   وهو
اي البعض   فان التكميل قد يكون بجملة الخ فيكون بين الاعتراض على
هذا وبين التكميل عموم من وجه لاجتماعهما فيما يكون بجملة لا محل لها وتفرد
الاعتراض بما يكون لغير دفع الايهام من الجمل والتكميل بغير الجمل وبما
لها محل واما النسبة بينه على هذا وبين التتميم فالتباين وبينه
وبين الايغال فالعموم من وجه وكذلك بينه وبين الايضاح والتكرار كما يوخذ من
النظر في تعاريفها السابقة اهـ ع ق   لكنه اي الاعتراض في شرح تلخيصه ان
جملة الاعتراض يدل على ذلك عبارة المطول ونصها والاعتراض بهذا
التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب
افاده سم   وهو غلط فان عدم الاشتراط لا يستلزم اشتراط العدم وغايته
امره انه يوجب التغاير في المفهوم وهو لا يمنع التصادق في الافراد الذي هو
المراد اهـ سم   لا ايغال اي لقوله ان الاتيان الخ فامصدرية ووجه الشبه
انه لا غلط   غير جملة لو قال غير الجملة بلام العهد اي غير الجملة التي لا محل
لها من الاعراب لكان احسن ليشمل جملة لها محل من الاعراب افاده في الاطول
فيشمل بعض صور التتميم لا ايغال فيه لان التتميم لا يكون الا بفضلة
وهي لا بد ان يكون لها محل من الاعراب والاعتراض لا يكون الا بما لا محل له
كما تقرر اولا وهذا البعض انما خالف في كونه قد يكون غير جملة فيبقى اشتراط
ان لا يكون له محل من الاعراب بحاله لانا نقول الظاهر ان هذا البعض يخالف